

لبَنَاتُ وَالْعَمَلُ الْعَرَبِيُّ الْمَشْتَرِكُ (*)

لقد أشبع الاقتصاديون العرب موضوع العمل العربي المشترك درساً وتحليلاً وبحثاً وتعليلاً، فكانت الهوة سحيقة بين الرؤيا والواقع وبين التطلّعات والنتائج. قد لا يكون عندي الكثير مما أضيفه إلى ما سبق قوله في الموضوع. ولكنني على أية حال لا أستطيع مقاومة الرغبة في الإدلاء بدلوي في هذا الفيض الغني فأبدأ بجولة عامة في أفق الفكرة، فكرة العمل العربي المشترك، عساني أستطيع أن ألقى بعض الضوء المفيد على جوانب معينة من الموضوع أعتبرها ذات أهمية خاصة في هذه المرحلة التي يعترضها بين الفينة والفينة حديث النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع صدور موقف من الأمم المتحدة أو مع تجدد بوادر الحوار بين الشمال والجنوب أو مع انعقاد مؤتمر دولي هنا أو ندوة إقليمية هناك.

١ - جولة في أفق فكرة العمل العربي المشترك

المنطلق العربي للعمل المشترك

ما كنّا بحاجة إلى تسويغ أي عمل عربي مشترك، اقتصادياً كان أو غير اقتصادي، لو كنّا نبحث الموضوع خلال عقد الخمسينات أو عقد الستينات حينما كانت العاطفة القومية على أشدها، فالخروج عن جادة العمل العربي

(*) نصّ محاضرة ألقيت في تونس بدعوة من جامعة الدول العربية في ٢٦ آذار ١٩٨١.

المشترك كان هو الذي يستوجب التسوية فقد شهدت تلك السنوات اندفاعاً
جاهرياً عارماً نحو المزيد من التقارب والتضامن بين العرب على كلِّ
صعيد.

أما اليوم، وبعد فورة نفطية خلّفت رخاءً فاسترخاءً وأورثت تفاوتاً
واسعاً في مصالح مختلف الأقطار العربية، وبعد سلسلة نكسات خطيرة على
المرح العربي فيها الحبية من تطبيق اتفاقيات معقودة، كاتفاقية الدفاع
المشترك واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وانهيار الوحدة المصرية
السورية بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، وهزيمة ١٩٦٧، والعجز العربي
حيال الأزمة اللبنانية منذ العام ١٩٧٥، والتي سجلت أول اختراق سافر
للعدو الإسرائيلي داخل الساحة العربية، وخروج مصر السادات من ساحة
التضامن العربي في أخطر خطوة زعزعت أركان الصمود العربي في وجه
العدو المشترك، واحتدام الأزمات أحياناً كثيرة على الحدود بين دولة عربية
وجارتها، بعد كل هذه التطورات، فإننا نجد أنفسنا ويا للأسف وسط جوٍّ
يحيّم عليه تناوب حادّ بين الأنظمة العربية وتأجج للعصبيّات القطرية وفتور
في المشاعر القومية واستكانة تأخذ بقسط من السأم والقنوط وقسط من
الكبت والضياع وقسط من الاستسلام لرغد العيش. حتى ليخيّل إلينا
أحياناً أن الإنفاق الدفاعي الضخم في عدد من الدول العربية، وهو عامل
غير منتج إنمائياً إلا بقدر ما ترتبط التنمية بالأمن الخارجي، لا يصبّ في
قناة الإعداد لمواجهة العدو الإسرائيلي المشترك بقدر ما يقترن بالتحديات
التي تلهب العلاقات أحياناً بين دولة عربية وجارتها العربية. فمن الطبيعي
أن يقع حديث العمل العربي المشترك في هذا الجو على المسامع كاللحن
النشاز. من هنا ضرورة التوقف ولو هنيهة عند الفكرة باعتبارها مرسى
قضية لا يجوز التفريط فيها كيفما دارت الحال.

إننا لا نرى داعياً لتسوية العمل المشترك في ذاته، فقد كتب الكثير حول هذا الموضوع، والشواهد على منافع العمل المشترك وفيرة في تجارب التكتلات والتجمعات التي قامت في العالم، وفي مقدمها تجربة المجموعة الأوروبية. وإنما السؤال هو: ما الذي يسوّغ التمسك بالمنطلق العربي، أو بالهوية العربية، لأي عمل مشترك تنخرط فيه بلدان المنطقة؟

يقول أحد المفكرين العرب^(١) إن انتفاء الإنسان العربي ينتظم في دوائر عدة في آن واحد. فالدائرة الأولى هي دائرة انتائه القطري، والثانية هي دائرة انتائه القومي وذلك من حيث أن القطر الذي ينتمي إليه هو جزء من الوطن العربي وشعبه هو جزء من الأمة العربية، والثالثة هي دائرة انتائه الإسلامي وذلك من حيث أن الوطن العربي يقع في نطاق امتداد جغرافي يضم أكثرية تعتنق الإسلام ديناً، والرابعة هي دائرة الانتماء الإنساني وذلك من حيث أن الإنسانية تجمع الأمة العربية وسائر أمم العالم وشعوبها.

ولكن إذ يؤكّد هذا المفكر العربي أن ليس هناك من تناقض بين الانتماء لهذه الدوائر معاً ويستبعد الوقوع في محذور اصطناع تناقض بين هذه الدوائر التي تحكمها، كما يقول، علاقة تكامل، إذ يفعل ذلك فإنه، ربما من حيث أراد أن يهوّن على المشكّكين في صوابية المنطلق العربي للعمل المشترك أو على المعارضين عليه، عزّز في واقع الأمر التساؤل عن مسوغات ذلك المنطلق. فإذا كانت للإنسان العربي كل دوائر الانتماء هذه على حدّ سواء، فلماذا يكون عمل عربي مشترك ولا يكون عمل إسلامي مشترك أو لا يكون عمل إنساني أو بالأحرى عمل عالمي مشترك.

(١) أحمد صدقي الدجاني، «مستقبل العلاقة بين القومية العربية والإسلام»، المستقبل العربي، ٨١/٢ ص ٦٦.

ما من ريب في أن الأخذ بمبدأ العمل العربي المشترك ينطوي ضمناً على تغليب روح الانتماء العربي على سائر الانتماءات. يقيناً لا نستطيع القول إن المصلحة المجردة هي التي تقضي بذلك. فالعمل العربي المشترك لا يمكن أن يكون كله مبنياً على المصلحة المشتركة كما لا يمكن أن يكون مبنياً على مصلحة كل البلدان العربية بدرجات متماثلة فلوتركت البلدان العربية على سجيّتها تستلهم مصلحتها الذاتية الآنيّة ولا شيء سواها لاستمرت ربما على نمط علاقاتها الحالية، إذ إن أيّ تبديل في نمط قائم يعني خروجاً على واقع متجذّر أساساً، أو أنه أصبح متجذراً بعد طول عهد، في نسيج مصالح أصحاب الحول والطول، مصالح من بيدهم صنع القرار، في مختلف الأقطار العربية. وأية محاولة جدّية لتغيير الواقع مراعاة لأهداف العمل العربي المشترك مرشحة لأن تواجه مقاومة ضارية معلنة أو مبطنّة، صريحة أو مموّهة، هي بحجم القوة اللازمة لكسر طوق المصالح المتجذّرة تلك أو لتجاوزها أو على الأقل لترويضها أو تكييفها. ولا أدل على ضعف وشائج المصالح الذاتية بين الأقطار العربية في الوقت الحاضر من تدني مستوى التعامل والتعاون والتبادل بينها.

حتى لو كانت الرؤية غير هذه، أي حتى ولو كانت للعرب كمجموعة مصلحة ظاهرة وأكيدة في العمل المشترك حتى في المنظور القريب، فما لا مشاحة فيه أن المصلحة المترتبة على مثل هذا العمل ستبدو متفاوتة تباوتاً كبيراً بين قطر عربي وآخر، ولا بد أن يتجلّى أن مثل هذا العمل فيما هو أكيد الفائدة للمجموعة العربية ككل، فهو قليلها بالنسبة لقطر أو لآخر، أو هو عديمها بالنسبة لأحد الأقطار أو لبعضها وربما مضرّ في مصالح بعضها الآخر، على الأقل آنيّاً أو ظرفيّاً. فإذا لم تأت المقاومة للعمل المشترك من المجموعة العربية ككل فلا نُسقطنّ من الحساب احتمال ورودها من البعض

المتضرر أو القليل الانتفاع، وهذا البعض يرجح أن يكون من الأقطار الغنية نسبياً التي يعتبر انحراطها في العمل المشترك بما تملك من قدرات شرطاً لنجاح التجربة.

قد يقول قائل إن التشكيك في فائدة العمل العربي المشترك قد ينطبق على المنظور القريب ولكنه قطعاً لا ينطبق على المنظور الأبعد. وهذا أحد كبار المفكرين الاقتصاديين العرب يؤكد، في معرض حديثه عن دور المصالح الضالعة في عرقلة مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي، أن النظرة السلبية تجاه العمل المشترك هي في حالات كثيرة «نتيجة الجهل بحقيقة حساب الأرباح والخسائر عن الاندماج، وإن لم تكن نتيجة الجهل المطلق فعلى الأقل نتيجة اعتماد أفق زمني قصير وبالتالي غير ملائم لإجراء الحساب الصادق للأرباح والخسائر، لأن آثار الاندماج الإيجابية تزداد اتساعاً وحجماً كلما أعطيت المزيد من الوقت لتأخذ مداها المناسب»^(١).

يذكرني القول بأن معارضة العمل العربي المشترك تقوم على اعتبارات قد تصحّ في المدى القريب ولكنها لا تصحّ في المدى الأبعد، يذكرني هذا القول بردّ اللورد كينز عندما انتقد أحدهم نظريته على أساس أنها تنطبق على السياق القصير ولا تنطبق على السياق الطويل إذ قال: «بالطبع فذلك لأننا في السياق الطويل سنكون كلنا في العالم الآخر». فإذا ساد مثل هذه النظرة تفكير من ييدهم القرار في الأقطار العربية، لاسيّما الثرية القادرة منها، فيخشى أن تكون الاعتبارات الآنية هي التي رجحت كفتها في صنع الواقع العربي وهي التي ما زالت تحكم مساره.

ومن البديهي أن جامع العرب في أي عمل مشترك هو رابطة العروبة

(١) يوسف صايغ، «الاندماج الاقتصادي العربي وذريعة السيادة الوطنية»، المستقبل العربي، ٧٩/٣، ص ٢٦.

أولاً وآخرًا. فإذا كانت رابطة العروبة هي في الأساس رابطة اللغة والثقافة والتاريخ والتراث، فما الذي يميّزها كمرتكز لعمل مشترك (إذا لم تكن المصلحة عاملاً حاسماً) عن رابطة الإسلام التي تفترضها دائرة الانتماء الإسلامي الأوسع، أو رابطة الالتزام التنموي التي تفترضها دائرة الانتماء إلى العالم الثالث المتخلف لو سمحنا لأنفسنا برسم مثل هذه الدائرة أيضاً حولنا، وليس ما يمنع ذلك. فطالما أن رابطة العروبة ليست في مبعثها أو مصدرها رابطة مصلحة اقتصادية بيّنة - ولم يكن الانتساب إلى جامعة الدول العربية يوماً مبنياً على تقويم للمصلحة الاقتصادية سواء من قبل الجامعة أو من قبل الدولة المعنية - فهناك فيما يبدو لنا في أية دعوة لتوثيق عرى العلاقات بين الأقطار العربية، وبالتالي في الأخذ بالسمة العربية للعمل المشترك، تغليب اعتبار آخر غير اعتبار المصلحة الاقتصادية. هذا الاعتبار هو الذي اصطلح على تسميته بالرابطة القومية.

إذن، عندما نتحدّث عن دوائر انتماء فإننا لا نقصد روابط تتساوى بقوة جذبها في مجال العمل المشترك. فما من تسوية لعمل عربي مشترك إلا إذا سلّمنا بتغليب الوازع القومي العربي على وازع الانتماء إلى العالم الإسلامي أو الانتماء الإنساني، وفي حالات كثيرة على الوازع القطري الوطني من أجل المصلحة القومية المشتركة أو من أجل المصلحة المرجوة في السياق الطويل على حساب المصلحة الآنية أو الظرفية.

ولا نتذرعنّ بالسيادة الوطنية أو نزايدي في الحرص عليها لدحض القول بتغليب الوازع القومي على الوازع القطري في الحالات التي تقضي بها ضرورات العمل العربي المشترك في شكل جليّ وقاطع. فمن البديهيّات أن السيادة كالحرية لا تكون مطلقة، وذلك أولاً من حيث أنها تقف عند حدود

سيادة الآخرين، وثانياً من حيث أن السيادة عملياً لا تمارس بمعناها المطلق في أي زاوية من زوايا العالم. فالالتزام باتفاقيات ثنائية أو جماعية أو متعدّدة الأطراف كلّها تنطوي على نوع من التنازل عن بعض السيادة. وهكذا عضوية أية دولة في جامعة الدول العربية أو في هيئة الأمم المتحدة أو غيرها من المنظّمات الإقليمية أو الدولية. ومدى التنازل عن السيادة أمر نسبي. وعندما نذهب إلى أن العمل العربي المشترك قد يقتضي تغليب الوازع القومي على الوازع القطري في مجال ذلك العمل في حالات معيّنة فإنما نقصد ما قد يستلزمه من تنازل مرسوم أو محسوب عن جوانب من حيّز الحرص المطلق على السيادة الوطنية.

يبقى التنبيه إلى أن دوائر الانتماء يجب أن تُفهم على أنها تُعبّر عن درجات في روح الانتماء المدرك لا عن عصبية متباينة الحدّة. فالعصبية بطبيعتها عمياء، فهي ذات بواعث عاطفية وجدانية كثيراً ما تكون غير عقلانية. أما روح الانتماء العربي، فضلاً عما قد تستثيره من المشاعر والمواطف، فيجب أن تقترن بالقدر الكافي من الوعي القومي المبني على دراية بما يجب أن يجمع بين العرب من عوامل لها جذورها في اللغة والثقافة والتاريخ والتراث ومن ثم المصلحة.

التوجّه الإنمائي للعمل المشترك

يطغى المنحى الإنمائي على كلّ تفكير يتعلّق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك. وهذا طبيعي بالنسبة إلى مجموعة من البلدان النامية كالعالم العربي يشكّل التوجّه التنموي في كل قطر من أقطاره محور النشاطات والاهتمامات والسياسات الاقتصادية وغير الاقتصادية. هذا فضلاً عن أن التوجّه الإنمائي

في ذاته يقوم على أهداف نبيلة هي خير ما يمكن أن يلتفتّ حول لوائه
شئات من الأقطار تعاني أشد المعاناة من التخلف بشتى وجوهه.

من هنا جاء في الوثيقة المقدمة إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر
المنعقد في عمّان، الأردن، (بعنوان نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي
المشترك): «إن التكامل على أهميته، لا يمكن أن يكون هدفاً مستقلاً في
ذاته، ولا يمكن أن تكون له دلالة ذات شأن ما لم يقترن بانطلاق الإنماء. إن
الربط بين الإنماء والتكامل ليس حتمياً ولا هو عفوي، ولكنه عمل إرادي
توحي به الرغبة في تعظيم مردود كلّ من الإنماء والتكامل. فالإنماء القطري
بمفرده وفي ذاته دون وجود بعد قومي له يظل قاصراً عن إعطاء مردوده
الأقصى. والتكامل بمفرده وفي ذاته دون إنجاز إنمائي يرافقه يظل قاصراً
عن تلبية طموحات الجماهير بالعيش الكريم، إذ يكون تكاملاً في إطار الفقر
لا في إطار الرخاء. بعبارة أخرى، إن الحاجة الملحة هي إلى رفع الإنتاجية
والإنتاج، إلى جانب المواصفات الأخرى التي تجعل التنمية شاملة وعميقة،
كما أن الحاجة ملحة لتشابك عوامل التنمية ومؤسساتها في إطار التكامل.
هذا الترابط يعود لسببين: أولهما أن التنمية والتكامل يتفاعلان ويفيد
واحدما من الآخر، والثاني أنها في ترابطها معاً يصبحان أجدر بالسعي
والتضحيات مما لو انصب السعي على كل منها بمفرده، وذلك لأن مردودها
يتعاظم عند ترابطها وتفاعلها، ولأنها يشكلان معاً غرضاً مجتمعياً عربياً
أساسياً.»^(١)

أوجز أحد المفكرين الاقتصاديين العرب^(٢) محاور العمل العربي بثلاثة:

(١) جامعة الدول العربية. «نحو تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك»، ص ٣٩.

(٢) نادر فرجاني. هدر الإمكانية. مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٥.

واجد دولي يتمثل في علاقة البلدان العربية، منفردة ومجتمعة، بباقي العالم ويتمركز حول جهود التحرر من التبعية للدول المصنعة. والثاني قومي ويتمثل في علاقة الدول العربية ببعضها على قاعدة التعاون والتعامل في مختلف المجالات من اقتصادية واجتماعية وسياسية. والثالث قطري ويتمثل في التوجه التنموي داخل كل قطر عربي. أما الغايات فتشمل: (أ) إشباع الحاجات الأساسية بتوفير الحد الأدنى للملائم في مجالات الغذاء والصحة والملبس والسكن والعمل كمطلب يتصدر أولويات جهود التنمية العربية، (ب) المساواة في الرفاه المادي والمعنوي بين البلدان العربية وداخل كل بلد، (ج) التحرر من التبعية للدول المصنعة اقتصادياً وتقنياً وحضارياً، (د) الاستقرار الداخلي في البلدان العربية، (هـ) الأمن الجماعي للعالم العربي.

لقد كانت حصيلة العمل العربي المشترك حتى اليوم محيية للآمال. « إن تفحصاً، وإن مقتضباً، لمسيرة التعاون الاقتصادي العربي يكشف تخلف الإنجازات الفاضح عن مستوى النوايا المصرح بها والنتائج المتوقعة في ضوء الأهداف التي وضعتها المجموعة العربية لنفسها. »^(١) ويمكن القول: إن التقصير بادٍ على كل محاور العمل العربي بدليل « أن تبعية العرب لدول الغرب المصنعة تزداد، والتعاون بينهم يتدهور، ولا تحقق قضايا التنمية... تقدماً محسوساً إن لم تكن تراجمت. وينعكس هذا طبعاً على تدني مستوى تحقق الغايات العربية النهائية، مما أدى إلى اتساع الشقة في مستوى الرفاه بين العرب والقطاعات الأسعد حظاً من البشرية. »^(٢) تلك النتائج المحيية للآمال التي أسفرت عنها « حقبة التنمية في العقد الماضي... هي شاهد على أننا

(١) يوسف صايغ، المصدر السابق، ص ٢٦.

(٢) نادر فرجاتي، المصدر السابق، ص ١٥.

نعمل بفكر قاصر وجهد عاجز « (١).

الفجوة التنموية

الفارق كمّاً ونوعاً:

نَبّه بعض المفكرين الاقتصاديين العرب، من عالجوا مسألة الفجوة التنموية مع العالم المتقدم، إلى محاذير الوقوع في منزلقات الفهم الخاطيء لكنها الصحيح. فإذا ما سلّمنا بأن غاية التنمية هي تحقيق رفاه الإنسان في المجتمع، ورفاه الإنسان لا ينسلخ عن القيم التي يقوم عليها السلوك والعلاقات في المجتمع أو عن الرؤية التي يجري من خلالها التمييز في المجتمع بين خير وشر وبين حسن وسيئ وبين غث وسمين، فإن الفجوة التنموية لا يصحّ اعتبارها مترادفة مع الفارق في المستوى العادي للحياة أو في أنماط الاستهلاك من غير النظر إلى الفوارق في مقاييس الكفاية والاستمتاع والسلوك لدى الفرد في مختلف المجتمعات. فالتقدم أو التخلف ظاهرة نسبية لها مؤشرات كمية كما لها مؤشرات نوعية. فليس كل ما في المجتمع المتقدم بالضرورة صالحاً ولا كل ما في المجتمع المتخلف طالحاً (٢).

ويقيناً لا يجوز في حال من الأحوال اتخاذ أنماط الاستهلاك الغربي على أنها هي صورة التقدم التي يتعيّن على البلدان المتخلفة بلوغه. فعناصر الاستهلاك في مجتمعات الغرب الأكثر تقدماً ليست كلها من ضرورات الحياة

(١) محمد عزت حجازي، «نحو استراتيجية للتطور الحضاري في الوطن العربي»، المستقبل العربي، ٧٩/١١، ص ١٩.

(٢) انظر الدكتور حازم الببلاوي، «نحو نظام اقتصادي عربي جديد»، والدكتور جلال أمين، «تنمية أم تنمية اقتصادية؟» (بالإنكليزية) كلاهما في كتاب: النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي، الصادر عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

في المجتمعات المتخلفة، مهما تباينت الآراء حول ما هو ضروري وما هو من ترف الكماليات أو ترفاهاها في الحياة. وحضارة الغرب الاستهلاكية لا تقوم على إشباع حاجات طبيعية قائمة فحسب وإنما كذلك على خلق حاجات جديدة كل يوم مع تطور الإنتاج الذي ينعقد على إشباعها. وبدلاً من أن تكون السوق في خدمة الفرد فتجاري متطلباته وتستجيب لحاجاته فإنها كثيراً ما تستعبده وتستجره إلى مجاراتها والرضوخ لضغوطها. واللحاق بركب التقدم لا يعني بالضرورة التقليد الأعمى لأنماط استهلاك تنطوي على الكثير من هدر الطاقات والإمكانات، مما لا قبل لمجتمع متخلف بها، وقد يكون من شأنها إبعاد مسافة الهدف من غير طائل عن منال البلد المتخلف الذي يسعى إلى تحقيق التقدم فتجعله في وضع دائم من الإخفاق والخيبة ومن ثم القنوط، وقد يكون من شأنها تحطيم قيم لدى المجتمع المتخلف قد لا يكون من المجدي أو المناسب أو الضروري تخليه عنها.

وقد يكون أصلح تعريف للتقدم هو ذلك التعريف الذي لا يربطه بأنماط استهلاك معينة وإنما بمدى قدرة الإنسان في مجتمع ما على السيطرة على الموارد الطبيعية واستخدام هذه الموارد للوفاء باحتياجات الإنسان بأقل تكلفة ممكنة^(١)، بالطبع في ظل نسيج من القيم الحضارية والسلوكية والأخلاقية المقبولة. فالإنسان العربي في الدول النفطية الغنية يمكن تصنيفه بين المتخلفين حسب هذا المفهوم، ولو قيس التقدم بالقدرة الاستهلاكية لكان تصنيفه بين المتقدمين جداً^(٢).

مع ذلك، على وجهة ما سلفت الإشارة إليه من اعتبار، فإن المفهوم

(١) الدكتور ابراهيم سعد الدين «ملاحظات حول مفهوم التنمية والاعتد على النفس»، الصندوق الكويتي للتنمية، المصدر السابق، ص ١٦٠.
(٢) المصدر السابق نفسه ص ١٦٠.

الأكثر شيوعاً للتنمية مبني على الرؤية الكميّة للفارق في مستوى الحياة بين بلد متقدّم وبلد متخلّف، ربما لأن ذلك يخدم أغراض البلدان الأكثر تقدماً في إصرارها على أن يكون تطوّر البلدان المتخلّفة على وجه يعزّز اندماجها باقتصاد العالم الصناعي وبالتالي تبعيتها له، وربما لأن الغلبة التي حقّقها الغرب الصناعي على العالم الثالث كانت مقوّماتها مادية إلى حدّ بعيد، وقدرة العالم الثالث على مجابهة ما يطرحه الغرب الصناعي من تحديات مستمرة ذات مرتكزات مادية تبقى إلى حد ما رهناً بإمكاناته (أي بإمكانات العالم الثالث) الماديّة. فمع الإقرار بأن القيم الاجتماعيّة والحضارية والثقافية يجب أن يكون لها مكان الصدارة في معايير التقدّم والتخلّف، فإنّ حال البؤس المطلق التي تتخبّط فيها قطاعات واسعة من شعوب العالم الثالث لعدم حيازتها شروط الحياة الكريمة في حدودها الدنيا، من جهة، وطغيان القوة المادية التي يمتلكها الغرب، والتي مكّنته في الماضي من سحق شعوب العالم الثالث واستغلال ثرواتها وإمكاناتها والتي تمكّنه اليوم من تهديد مصالح تلك الشعوب باستمرار وتعريضها لأفدح الأخطار حتى في سيطرتها على مواردها وفي صميم قيمها، من جهة ثانية، والانفتاح الكبير الذي لا مردّ له والذي فرضه التقدّم الهائل في تكنولوجيا النقل والمواصلات والإعلام كما فرضته صبوة العالم الثالث إلى نشدان العلم الحديث من مناهله، من جهة ثالثة، كلّها لم تعد تترك مجالاً أمام العالم الثالث لتجاهل أهميّة التنمية المادية كمطلب في ذاته ولذاته. وهذا غير الجزم بأن أنماط الاستهلاك الغربية تصلح هدفاً لتنمية العالم المتخلّف. وقد يكون الأسلم، عند بحث الفجوة التنموية المادية، أن تتخذ مؤشراً على مدى التقدّم أو التخلّف يستفاد منه في تخطيط العمل المستقبلي لا مقياساً حصرياً لمدى التقدّم أو التخلّف، ولكل مجتمع متخلّف من ثم أن يعيّن حدود كفايته في توجّهاته التنموية في ضوء ما يأخذ به من اعتبارات نوعية ومن قيم.

إن رؤية المعالجة التي تطرح عادة للفجوة التنموية القائمة بين العالم العربي والعالم الصناعي لا تقيم اعتباراً كافياً فيما نرى لأمر بديهي، وهو أن أية فجوة لها حدان، وأن الفجوة التنموية استطراداً هي عبارة عن فاصل بين حدّين أو بين طرفين، طرف أعلى هو طرف التقدّم الذي ينعم به العالم الصناعي وطرف أسفل هو طرف التخلف الذي يتخبّط فيه العالم العربي، ودرجة التخلف العربي بمعناه المادي تقاس عموماً ببعد المسافة بين هذين الحدّين، وبالتالي فإن أي جهد إنمائي يبذل لا بد أن يستهدف فيما يستهدف تقليص هذه المسافة ومن ثم إزالتها.

من الطبيعي أن يتركز الجهد الإنمائي في البلدان المتخلفة عامّة على السعي إلى معالجة أسباب التخلف توجيهاً للنهوض بالحدّ الأسفل وتقريبه من الحدّ الأرفع، أي أن المنطلق في محاولة إغلاق الفجوة هو تحريك الحدّ الأسفل قدماً إلى فوق لا الضغط على الحدّ الأرفع إلى تحت. والمنطق الذي يقوم عليه هذا المنحى هو أن التخلف عند الحدّ الأسفل شأن يعني البلد المتخلف وعليه هو أن يتغلّب على تخلفه، وأما التقدّم عند الطرف الأعلى فإنجاز هو من صنع العالم المتقدّم ولا شأن للبلدان المتخلفة به. ولكن لا يفوت المتتبع للفكر التنموي أن يلاحظ الاتجاه الواضح نحو اعتبار التخلف آفة خطيرة، أو على الأقل ظاهرة سلبية، في العالم تقع مسؤولية التصدي لها على عاتق الجميع، على عاتق الدول الصناعية كما على عاتق الدول النامية، لا بل إنها تقع على عاتق الدول الصناعية قبل غيرها، وذلك، من جهة، نظراً لما تملك الدول الصناعية من إمكانيات وقدرات يمكن أن توظّف في المساعدة على تسريع عملية التنمية، ومن جهة ثانية لما يعود

عليها هي من الفوائد المباشرة وغير المباشرة من جرّاء تنمية المجتمعات المتخلّفة في العالم. وعلى قاعدة هذا الفهم قامت مؤسسات دولية إنمائية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة للإئناء وسائر المؤسسات المتخصصة المتفرّعة عن الأمم المتحدة والتي تنشط في مجالات التنمية في حقول اختصاصاتها، وعقدت دورات الأمم المتحدة واجتماعاتها التي خصصت لموضوع التنمية كما نظمت المؤتمرات الدولية، ووضعت الدراسات الدولية المختلفة التي أكدت على هذه الحقيقة.

ومما يذكر في هذا الصدد الموقف الذي اتخذته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها الصادر في أول أيار ١٩٧٤ والذي تميّز بما بني عليه من وعي لأهمية العمل على إغلاق الفجوة التنموية القائمة بين العالم الصناعي والعالم المتخلّف. فقد جاء في فاتحة القرار إعراب عن «العزم الجماعي للأسرة الدولية على العمل بإلحاح على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يركز على العدالة والمساواة والتواكل والمصلحة المشتركة والتعاون بين كل الدول، بصرف النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من شأنه ردم الفوارق ورفع الظلامات وإزالة الهوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدّمة والبلدان المتخلّفة وتأمين تسارع متواصل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك تحقيق سلام وعدالة للأجيال الحاضرة والمقبلة». وصور موقف الأمم المتحدة العمل على تنمية المجتمعات المتخلّفة بوضوح على أنه حق للبلدان النامية وواجب على البلدان المتقدّمة، إذ جاء فيه: «لم يعد بالإمكان عزل مصالح البلدان المتقدّمة عن مصالح البلدان النامية... فهناك تشابك وثيق في العلاقة بين رخاء البلدان المتقدّمة ونمو البلدان النامية وتنميتها.... ورخاء المجموعة الدولية إجمالاً يتوقّف على رخاء الأجزاء المكوّنة لها. فالتعاون الدولي من أجل التنمية هو الهدف المشترك

والواجب الجماعي لكل البلدان» .

وإذا كان إسهام الدول الصناعية في تنمية البلدان المتخلفة دون المستوى المطلوب أو الهدف المرجحى حتى اليوم فذلك عائد إلى حدّ ما إلى أن الدول الصناعية لم تتصرّف حتى اليوم كما كان ينبغي بوحى الإدراك أن إسهامها في التنمية يجب أن يكون، لا من قبيل الإحسان أو من قبيل الرضى بشر لا بدّ منه، وإنما من قبيل الاضطلاع بواجب ومسؤولية. ولو فعلت لأجزلت في البذل، ولو على حساب بعض تقدّمها هي، لتؤمّن للبلدان المتخلفة وتيرة نموّ أسرع من وتيرة نموّها هي، إذ بذلك فقط تضيّق مع الوقت شقة الفارق التنموي بينها وبين البلدان المتخلفة. أما الواقع فكان خلافاً للمرجحى: فمعدّل تقدم الدول المتخلفة بطيء بينا الدول المتقدمة تواصل تقدّمها السريع نتيجة التكاثر الذاتي للتكنولوجيا. وحين تصل الدول النامية إلى المستوى المحدد من معايير التقدّم ومؤشّراته فإن هذا المستوى يصبح متخلفاً وتاريخياً قياساً على المستوى الذي تكون قد بلغته الدول المتقدمة في خلال ذلك^(١). كأني بالبلد المتخلف كدابة يربط عليها على مسافة ثابتة من رأسها فتسير قدماً لبلوغه ولا تبلغه.

عبّر أحد المفكرين العرب عن هذا الواقع فقال إن « قضية الفجوة الدخلية الكبيرة بين ما يسمّى بالعالم المتخلف أو العالم الثالث أو العالم النامي والعالم الصناعي المتقدّم تكاد تصبح أو يكاد يصبح التركيز عليها رياضة في اللاجدوى بمعنى أن العالم النامي بحاجة إلى أن يركض ويركض ليجد نفسه في النهاية إما في موضعه بالنسبة للدول المتقدمة أو يجد نفسه وقد

(١) محي الدين صابر، « الأبعاد الحضارية لاستراتيجية للعمل العربي المشترك »، المستقبل العربي، ١٩٨٠/٤، ص ٢٧.

زادت الفجوة بينه وبينها^(١) « وعبر آخر عن هذه الظاهرة بالقول: « يبدو من قبيل المهزلة عقد الهدف على شيء يعنى في البعد عنا كلما تحركنا في اتجاهه »^(٢).

يتراءى لي أن العالم العربي يجب أن يقف موقفاً متميزاً خاصاً من مسألة المشاركة في عملية التنمية بين طرفي الفجوة، وذلك انطلاقاً من واقع التداخل، أو الاعتماد المتبادل، بين العالم العربي والعالم الغربي. فكما أن العالم العربي هو بأسمى الحاجة إلى إسهام الغرب المصنّع في تعزيز مسار التنمية العربية بما أوتى من تفوق في العلم والتكنولوجيا والإدارة وغيرها من مقومات العمل الإنمائي، فإن الغرب كان ويبقى مديناً للعرب، بما أوتوا من ثروات طبيعية ومالية، في استمرار ما ينعم به من نمو واستقرار ورفاه. ولكن الغريب أن ظاهرة التواكل هذه، بدلاً من أن تتحوّل إلى ظاهرة تكامل وتكافل تحولت، بكلّا شقيها، إلى تبعيّة في اتجاه واحد، تبعيّة العرب للغرب. فأضحى الغرب هو الذي يتحكّم بإمداده لنا، وهو الذي يتحكّم بإمدادنا له. وأسمى البعض يقول بخطأ الاعتقاد « إن في الإمكان أن نتخلص من التخلف ونحقق نهضة حضارية جديدة بمساعدة القوى الاستعمارية السابقة أو الامبريالية الجديدة. فهذه الدول لم تحقّق تقدمها إلا بفضل استغلالها للدول المتخلفة وللمنطقة العربية بالذات. وتخلّف هذه الدول الأخيرة ضمان من ضمانات استمرار تقدّم الدول المتقدّمة. وحين تمنح الدولة المتقدّمة مساعدات للدول المتخلفة فهي تعيدها بشروط مجحفة، في صورة مواد استهلاكية أو خبرة غير مفيدة، لا تقصد إلى أكثر من محاولة تخفيف

(١) الدكتور يوسف صايع. « هل هو نظام اقتصادي جديد حقاً ». الصندوق الكويتي للتنمية. المصدر السابق. ص ١٥٥.

(٢) الدكتور جلال أمين. المصدر السابق. ص ٢٧ (بالإنكليزية).

وطأة التخلف، ولا يمكن أن تهدف إلى مساعدة الدول المتخلفة للتخلص من اعتمادها على الدول المتقدمة أو على الأقل ارتباطها بها»^(١).

أما الموقف المتميز والخاص الذي يتعين على العرب أن يقفوه حيال هذا الواقع فهو مستمد من الحقيقة البديهية التي غدت بلا ريب واضحة: فبقدر ما يقترن التخلف بالفجوة التنموية بين العالم العربي والغرب الصناعي، وبقدر ما يتمحور الجهد التنموي على تقليص الشقة بين طرفي الفجوة، ومن ثم إغلاقها، فإن العمل المطلوب على الفجوة لا بد أن يتوخى إما دفع الحدّ الأسفل (عند طرف التخلف) صعوداً أو الضغط على الحدّ الأرفع (عند طرف التقدم) سلباً أو الأمرين معاً.

بالطبع، لا مندوحة عن بذل كل جهد إنمائي ممكن لرفع مستوى الحياة في العالم العربي ومن خلال ذلك رفع الطرف الأسفل من الفجوة إلى أعلى. فهذا مطلب إنمائي خالص، يتوجب العمل على تحقيقه بصرف النظر عن وجود فجوة تنموية مع العالم الخارجي الأكثر تقدماً، وبصرف النظر عن اتساع الهوة بين طرفيها، وبصرف النظر عن مسارها الزمني سواء كانت آخذة في التعاضد أو في التقلص. فهو مطلب يتناول التخلف في وجهه الإنساني المطلق.

ولكن للتخلف أيضاً وجهاً نسبياً مقارنةً قد لا يقل خطورة عن وجهه المطلق. وعلى العرب أن يدركوا، فيما هم يعملون على رفع مستوى حياتهم ومن ثم رفع الطرف الأسفل من الفجوة إلى أعلى، أنهم أيضاً يفقدون اتساع الفجوة من ثرواتهم ويساعدون على تصاعد الطرف الأعلى إلى أعلى، وأنهم من أجل تغذية الفجوة يستغلون ثرواتهم على نحو لا يخدم بالضرورة

(١) محمد عزت حجازي- المصدر السابق. ص ٢٢.

مصلحتهم الذاتية لا في المنظور القريب ولا البعيد، لا بل على نحو ربما يؤدي مصلحتهم إلى حد ما في المدى القصير وإلى حد أبعد في المدى الطويل. وعليهم بالتالي أن يدركوا أنهم، من حيث يسكون بشريان من شرايين تغذية الفجوة، قادرون على التأثير على فارق السرعة في النمو بينهم وبين العالم الغربي الصناعي.

موقع العمل العربي المشترك من الفجوة

فالسؤال البديهي الذي يتبادر إلى الأذهان هو: لماذا يواصل العرب تغذية فجوة هي في الواقع مقياس تخلفهم عن ركب التقدم في العالم. لماذا لا يوظفون قدرتهم في محاربة تخلفهم النسبي وليس فقط في محاربة تخلفهم المطلق، وذلك بالعمل على تقليص الشقة من خلال التأثير على الفجوة في كلا طرفيها الأسفل والأعلى، وهم قادرون على ذلك. لماذا يكون حرص العرب على تقدّم الغرب الصناعي واستقراره مجانياً، لماذا لا يكون في مقابل حرص من الغرب على تقدّم العرب واستقرارهم.

أما كيف يمكن أن يمارس العرب ضغطهم على الطرف الأعلى من الفجوة، طرف التقدّم الذي ينعم به الغرب الصناعي، فبحته متشعب وطويل. حسبي هنا التنويه بما يجب أن يكون عليه منطلقه. فالضغط المقصود يجب أن يكون سبيلاً لإفهام العالم الأكثر تقدماً أنه في استمرار تقدّمه مدين إلى حدّ ما للعطاء العربي، وهو بالتالي مطالب بالتضحية الطوعية ببعض السرعة في تقدّمه من أجل مزيد من السرعة في تقدم العالم العربي، واستطراداً العالم الثالث ككل، وأن ذلك مفروض لا إحساناً وإنما انصياعاً لداعي الواجب والمسؤولية، وأن الاستقرار في العالم كل لا يتجزأ، فلا استمرار لاستقرار ورخاء في الغرب مع استمرار الاضطراب

والتخلف في بقية العالم. ويمكن للعالم الصناعي أن يترجم ذلك إلى سياسة وممارسة بزيادة المبالغ المخصصة للمساعدات الإنمائية وابتعاد الحوافز اللازمة، من ضريبية وتنظيمية وقانونية، التي تساعد على توجيه الاستثمارات الخاصة صوب العالم المتخلف وانتقال التكنولوجيا والتقنيات الإدارية إليه وتحسين المستوى النوعي للإنسان فيه، كل ذلك طبقاً لاستراتيجية عربية تنموية واضحة المعالم. وحتى يكون هذا التوجه فاعلاً في تضيق شقة الفجوة التنموية فيجب أن يتقبل العالم الصناعي الغربي أن يتم ذلك على حساب بعض السرعة في تقدمه. وإذا لم يأت ذلك من الغرب تطوعاً، فمن حق العربي أن لا يبقى متطوعاً في إمداد العالم الأكثر تقدماً من ثروته لينمي بعد الشقة معه.

ليس في ما نقول دعوة إلى التخريب على الغرب الصناعي. فهذا ليس وارداً ولا يجوز أن يكون وارداً في حساب العرب. وإنما المقصود أن يعي العربي أنه في التماس المساعدة الإنمائية من الغرب الصناعي لا يقف موقف المتسول المستجدي. فهو يقبض على قوة تفاوضية جبارة وعلى الغرب أن يتنبه إلى ذلك في تعاطيه مع العالم العربي. المهم إظهار العملية على أنها عملية تبادل بين الغرب والعرب، لا مجرد عطاء من الغرب إلى العرب. فالعرب يغذون نمو الغرب واستقراره، ومن حقهم أن يطالبوا في المقابل بأن يغذي الغرب تنميتهم واستقرارهم. ولن ينقطع العرب عن إمداد العالم الصناعي بما يملكون من مقومات نموه طالما أن العالم الغربي يواصل إمداد العرب بما يحتاجون من مقومات تنميتهم.

وإذا كنا نطرح الموضوع في سياق الحديث عن العمل العربي المشترك فذلك لسببين: أولاً، لأن للعرب موقعاً خاصاً في مجال المبادرة إلى عمل ما على هذا الصعيد من حيث أنهم يملكون من الثروة والإمكانات ما لا يتوافر

لكثير غيرهم من شعوب العالم الثالث. ثانياً، لأن مثل هذا العمل لا يختصّ ببلد دون آخر وإنما لا بدّ أن يكون موضوعاً من مواضيع عمل عربي مشترك. لذلك حقّ لنا القول إن هذا المنحى ينبغي أن يدخل في تصوّرات أي استراتيجية للعمل العربي المشترك. وبغير ذلك ستبقى الفجوة التنموية بين العرب والغرب آخذة في الاتساع، وتزداد تبعيّة العرب للغرب مع الزمن عمقاً، ويظل العربي إلى أجل غير محدود أسير عقدة التخلف والدونية.

إن الغاية المتوخاة كانت حتى اليوم من ناحية أو من أخرى موضوع مؤتمرات ولقاءات وقرارات دولية، ولكن التقدم على طريق تحقيق هذه الغاية ما زال في منتهى البطء، وفي أحيان كثيرة كانت تحدّد أهداف رقمية لحجم المساعدات المطلوبة من بلدان العالم الصناعي وتبقى النتائج المحقّقة دون الأهداف المعلنة بفارق كبير. لذلك، مع متابعة الحوار على كل صعيد من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة، فمن المهم أن تكون تلك الأهداف وسبل تحقيقها لا مجرد موضوع لحوار لا نستطيع أن نتكهّن بمآله، وإنما من عناصر استراتيجية عمل عربي مشترك في شقيه الإنمائي والتكاملي.

وهكذا هنا أيضاً، في حربنا على التخلف، كما في المواجهة مع الصهيونية، نجدنا ندعو إلى استخدام سلاح الثروة العربية.

إن قوتنا اليوم هي في ثروتنا الطبيعية والمالية. فلماذا لا نستخدم قوتنا هذه في مغالبة الفجوة التنموية بيننا وبين الغرب الصناعي؟

إنك لتلمس رغبة أكيدة، على صعيد التنمية القطرية، في تقليص الفجوة التنموية داخل كل قطر، ومن بواعثها المسلّم بها الحرص على تأمين أسباب الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل كل قطر، وتلمس رغبة

معلنة، على صعيد العمل العربي المشترك، في تقليص الفجوة التنموية بين مختلف الأقطار العربية، ومن بواعثها الوعي لأهمية تأمين أسباب الاستقرار السياسي والأمني داخل الأسرة العربية، وهناك تسليم بوجود فجوة تنموية خطيرة بين العالم العربي والعالم المصنّع، فما بال العرب لا يحرصون على إغلاق هذه الفجوة بقدر ما يحرصون على المحافظة على استقرار العالم الصناعي. ما بال العرب يمنحون العالم المتقدّم استقراراً مجانياً، في حين أن المقابل يجب أن يكون إقبالاً واندفاعاً والتزاماً من الغرب في العمل على إغلاق تلك الفجوة صوتاً لمصلحته هو في الاستقرار وليس فقط خدمة للمصلحة العربية.

وإذ نتحدّث عن إمكان الضغط على الطرف الأعلى من الفجوة فإننا لا نجهل احتمالات ردود الفعل التي قد تصدر عن الدول الكبرى التي قد لا تخلو من الشراسة. وما زلنا نذكر ما صدر من مواقف عن الولايات المتحدة الأمريكية، حفلت بالتهديد والوعيد، عندما شهرت الدول العربية النفطية سلاح النفط إثر حرب ١٩٧٣، ثم ما لبثت أن أغمده بعد ستة أشهر وقبل أن تتحقّق كل الغاية من استلاله^(١).

وإذ نركّز على ما يمكن تحقيقه بالعمل العربي المشترك على صعيد الضغط على الفجوة التنموية مع العالم المتقدم فإننا لا نغفل أن بالإمكان تحقيق أكثر منه بالتنسيق بين المجموعة العربية وسائر بلدان العالم الثالث. فكما أن العرب يقبضون على قوّة ضاغطة لا يستهان بها من خلال ما يمتلكون من ثروات نفطية ومالية وغيرها، فإن قوتهم هذه ستكون أكثر فاعلية فيما لو

(١) انظر مروان مجري، تهديدات الولايات المتحدة بالتدخل ضدّ النفط العربي ١٩٧٣ - ١٩٧٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (بالإنكليزية).

تلاقت استراتيجية العمل العربي المشترك مع استراتيجية دول نفطية أخرى داخل العالم الإسلامي كإندونيسيا ونيجيريا، وغيرها من الدول داخل العالم الثالث الأوسع كفنزويلا والمكسيك. وستكون القوة الضاغطة أبعد أثراً أيضاً فيما لو توافقت استراتيجية العرب في هذا المضمار مع استراتيجية مجموعات أخرى من دول العالم الثالث تتحكم بمصادر مواد أولية أخرى. « فعلى سبيل المثال تسيطر أربع دول (زامبيا، شيلي، زائير، بيرو) على أكثر من ٧٠ بالمائة من صادرات النحاس. كذلك تسيطر دولتان من دول العالم الثالث على ثلاثة أرباع صادرات الرصاص، وخمسة (من بينها أستراليا) على أكثر من ٩٠ بالمائة من صادرات الألمنيوم غير المصنّع»^(١).

٢ - لبنان والتكامل العربي

لبنان ومسالك العمل العربي

كثيراً ما يطالع الباحث في أدب العمل الاقتصادي العربي المشترك، إبراز واضح للتمييز بين نظرتين:^(٢)

- نظرة تركز على وجود قطاع عربي مشترك تجب تنميته تبعاً لاستراتيجية تقوم على تجميع العمل وتنسيقه وترشيده في إطار ذلك القطاع من منطلق مثلث الزوايا قوامه: صيانة الأمن العربي ومساندة التنميات القطرية والسعي نحو التكامل القومي.

- ونظرة تركز على أن التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشكل النمو

(١) الدكتور حازم البيلوي. المصدر السابق، ص ٧٢.

(٢) اسماعيل صبري عبد الله، «تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية»، المستقبل العربي، ٧٩/٣، ص ٤٢ - ٤٣.

الاقتصادي عمودها الفقري ولكنه لا يستوعبها كاملة. فمقاصد التنمية العربية تنصبّ على بناء مجتمع عربي جديد، وهذه عملية متشعبة ومتشابكة في ما يتداخل فيها من عوامل وما يترتب عليها من تأثيرات. لذلك فإن نقطة البدء في تصوّر استراتيجية عربية يجب أن تكون محاولة استشراق معالم هذا المجتمع الذي يريد العرب بناءه. وفي ضوء هذا الهدف الاستراتيجي يمكن تقويم أي شكل يحدّد للعمل العربي المشترك الآن.

لا ريب في أن كفة النظرة الثانية، تلك النظرة التي تقضي باعتدال التخطيط التنموي الشامل للتكامل العربي على كل صعيد، سترجح فيما لو جرت موازنة بينها وبين النظرة الأولى في ضوء ما تنطوي عليه كل منها من التزام بقضية التكامل والإيماء العربيين وما تقترن به من سلامة المنهج في السعي إلى تعظيم الفائدة من العمل العربي المشترك. وهي أقرب إلى مفهوم الاستراتيجية أساساً من النظرة الأولى. ولكن مهما قيل في تأييد هذه النظرة، فإن الواقع العربي لم يسمح حتى الآن بمقاربة سلوك المسلك الذي تلمّيه، ولا يبدو أن ذلك سيكون قريب التحقيق. ثم إن موقع لبنان في أي توجه مبني على هذه النظرة لا يختلف عن موقع أي قطر عربي آخر. لذلك، مع إدراكنا لسلامة هذه النظرة وتفوقها نظرياً فإننا لا نرى داعياً للتوغّل في موضوعها هنا.

أما القطاع الاقتصادي العربي المشترك، وهو موضوع النظرة الأولى، فللبنان شأن في جانب منه. لقد انبثق من التجربة اللبنانية نموذج من العمل العربي المشترك يجب أن يكون مفيداً في إغناء تجربة الإيماء والتكامل العربيين.

كما يذكر أن لبنان شارك في كل الاتفاقيات أو المشاريع العربية ذات

الطابع العربي الشمولي أو الجماعي ولم يشارك في الاتفاقيات أو المشاريع العربية المتعددة الأطراف التي ضمت عدداً محدوداً من الأقطار العربية. فلبنان أحد أطراف اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة عام ١٩٥٠ والاتفاقية العامة للتجارة والترانزيت الموقعة عام ١٩٥٣ وهو عضو في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي صندوق النقد العربي وفي المنظمات العربية المتخصصة التي أنشأتها جامعة الدول العربية. ولكنه ليس طرفاً في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أقرت عام ١٩٥٧ أو في السوق العربية المشتركة التي انبثقت منها عام ١٩٦٤، ولا في المشاريع الاقتصادية أو المالية أو الإنتاجية المشتركة التي أصبح مجموعها الآن ١٢١ مشروعاً، منها ٨١ مشروعاً عربياً مشتركاً و٤٠ مشروعاً عربياً - دولياً مشتركاً^(١).

ويبدو أن أكثر الفضل في قيام ما يشار إليه عادة بالقطاع الاقتصادي العربي المشترك، على ضالته نسبياً، يعود إلى المشاريع المشتركة لا إلى الاتفاقيات. والفرق بين العاملين بين وظاهر من حيث وقعها على مسار التنمية والتكامل العربيين. فمما تشكّل المشاريع المشتركة ما يمكن اعتباره مبادرات فوقيّة، فإن الاتفاقيات (وبخاصة الاتفاقية العامة للتجارة والترانزيت واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية) ترمي أيضاً إلى تحفيز المبادرات الفردية وتنشيط القطاعات الخاصة على صعيد التبادل والتعامل ومن ثم التكامل بين الأقطار العربية المشاركة في تلك الاتفاقيات. وفيما تنبع المشاريع التنموية المشتركة من قرارات تتخذها عن عمد دول عربية أو مؤسساتها، فإن الاتفاقيات تقصد تأمين شروط النمو الذاتي والتلقائي في

(١) جامعة الدول العربية. المصدر نفسه. ص ٣٥ - ٣٦.

العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية. وفيما تجسّد المشاريع إرادة مشتركة بين دول عربية على تنفيذ عمل معيّن في مجال محدّد، هو المشروع، فإن من شأن النمو الذاتي التلقائي الذي ترمي الاتفاقيات إلى خلق شروطه أن توثّق اقتصادياً علاقات الناس بالناس عبر الحدود السياسية الفاصلة بين البلدان العربية. وقد نجح لبنان في هذا المجال إلى حد مشهود حيث أخفقت الاتفاقيات إخفاقاً ذريعاً في تعميم آفاق التواصل الاقتصادي بين القطاعات الخاصة في سائر البلدان العربية.

لقد تنبّه الاقتصاديون العرب ونبّهوا إلى أهمية إتاحة المجال للدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص الذي تحفزه دوافع الربح والذي يتطلّب إنمائه إطاراً مؤسسياً ومناخاً عاماً ملائمين. وقد جاء في أحد استنتاجات ورقة عمل اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك^(١): «إن غياب الحافز الربحي ضعف أساسي في مجمل مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، ومن الخطأ الفادح أن تبقى مجالات الاستثمار المربح مغلقة في وجه الأموال العربية الباحثة عن استثمارات رابحة». وضرورة المزاوجة بين التخطيط المركزي العام وبين تنشيط آليات السوق يجب أن تكون من المسلّمات في أي منطلق إنمائي عربي شامل. ولا تبرز كوا من الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في التنمية والتكامل العربيين كما تبرز في التجربة اللبنانية. ذلك لأن النظام الاقتصادي اللبناني كان وما يزال من أكثر النظم الاقتصادية في العالم العربي اعتماداً على القطاع الخاص وأقربها إلى حرية النشاط والحركة والممارسة في شتى وجوها.

(١) المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي دعت إليه جامعة الدول العربية بفسداد. ٦ - ١٢ أيار ١٩٧٨.

القطاع الخاص والتكامل التلقائي

الاقتصاد اللبناني نما وتطور ليكون مكملاً للاقتصاد العربي ومتكاملاً معه ومرتبطاً به، وذلك على نحو عفوي وتلقائي، وربما كما لم يتحقق لأي بلد عربي آخر حتى في ظل الاتفاقات المعقودة بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي العربي. والبيّنات على هذا الواقع مرئية وكثيرة.

أولها الامتداد البشري اللبناني، إذ يندر أن تجد بلداً عربياً ليس فيه وجود لبناني بشري، وفي بعضها كثافة سكانية لبنانية لا يستهان بها، كالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. ففي طول العالم العربي وعرضه تجد اللبنانيين يعملون جنباً إلى جنب مع أشقائهم العرب في البلدان المضيفة في كل مجالات النشاط والإنتاج ويقومون من خلال ذلك بقسط في حركة التنمية العربية.

ولا يفوت المراقب أن يتبين البعد العربي المتميز في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الذي يدور داخل لبنان أو انطلاقاً منه، وهذا ينطبق على التجارة الخارجية والحركة المصرفية والإنتاج الزراعي والصناعي كما ينطبق على حركة الفنادق والمستشفيات والجامعات والمرافئ والمطارات والصحافة والطباعة والنشر والطرق والمواصلات وسائر المرافق.

فتجارة لبنان الخارجية كان فيها قبل نشوب الأحداث عام ١٩٧٥ الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير والتجارة المثلثة وتجارة العبور، وكثير منها يشمل هذا البلد العربي أو ذاك طرفاً فيها. ولا شك في أن تجارة لبنان الخارجية تفوق كثيراً طاقة سوقه الداخلية على الاستيعاب، ولا يفسر

حجم تلك الحركة إلا انفتاح لبنان على الخارج، ولاسيما على بلدان المشرق العربي.

والجهاز المصرفي اللبناني بلغ الشأو الذي بلغه كمّاً ونوعاً، تأثيراً ومستوى، بفضل انفتاحه على العالم العربي، وخصوصاً المشرق العربي.. فبلد بحجم لبنان، إذا ما قيس بعدد سكّانه أو بحجم إنتاجه القومي أو مستوى دخله الوطني أو أي مؤشّر آخر، ما كان ليستوعب هذا العدد الضخم من المصارف، وبينها مؤسسات أصبح لها منزلة دولية، لولا توسّعه في خدمة الحركة الاقتصادية والمالية في البلدان العربية المجاورة. ومما يلفت النظر أن عدداً مرموقاً من البلدان العربية أو مؤسساتها ممثلة تمثيلاً مباشراً في الجهاز المصرفي اللبناني، فنجد بين المصارف سورياً وعراقياً وأردنياً وسعودياً وليبياً وتونسياً ومصرياً، ونجد في بعض المصارف مساهمات هامة مباشرة أو غير مباشرة من الكويت وقطر وغيرها، كما نجد مكاتب تمثيل للمؤسسات مصرفية أو مالية عربية عديدة. وقد زاد عدد المصارف العاملة في لبنان منذ انفجار الأحداث عام ١٩٧٥ بضعة مصارف، بعضها بمساهمات من متمولين عرب أو من لبنانيين يعملون في سائر البلدان العربية، وبخاصة الخليجية منها.

والصناعة اللبنانية نشأ الكثير منها أساساً ليلبي بعض حاجات الأسواق العربية. وكذلك سائر المرافق والنشاطات العامة والخاصة، فقد تطوّر الكثير منها تجاوباً مع تطوّر الحاجات في المشرق العربي عامة.

إن من يجلّل الاقتصاد اللبناني يجد العجب إذا ما نظر إليه بالاستقلال عن محيطه العربي، ويبتّل العجب إذا ما وضعه في موقعه الصحيح في إطار التكامل مع محيطه. إنك لتجد نصيباً للخدمات في الناتج القومي أكثر ارتفاعاً مما هو عليه في كثير من بلدان العالم، وتجد قطاعات معينة،

كالقطاع المصرفي مثلاً، يفوق في حجمه ما يتناسب مع حجم الاقتصاد الوطني، وتلمس قوة في الاقتصاد الوطني كانت حتى انفجار الأزمة عام ١٩٧٥ تنعكس طاقة ظاهرة على النمو التلقائي المتواصل وإيجابية شبه دائمة في ميزان المدفوعات الدولية مما نتج عنه نزوع ملحوظ في قيمة الليرة اللبنانية الخارجية إلى الاستقرار أو الصعود في أكثر الأحيان، كما كانت تنعكس قوة الاقتصاد الظاهر قدرة عالية على تجاوز النكسات والصعوبات، سواء منها النابعة من الداخل أو الوافدة من الخارج. وقد عززت هذه الصورة المفارقة التي أبرزتها تطورات الأزمة منذ عام ١٩٧٥، والتي ما زال لبنان حتى اليوم يعيش في دوامة امتداداتها ويرسف في أغلال تعقيداتها، تلك المفارقة بين بلد تكاد تنزعزع أركانه فتنقوض أسواق وتحترق مصانع وتتهدم أحياء وتتداعى مؤسسات وتتعطل مرافق وتحصد أرواح ويتشرد الآلاف، وبين اقتصاد منيع الظاهر وصامد توحى بعض مؤشرات وكأنا كان في ما يشبه الشرنقة بنأى عما يتلاطم البلد الصغير من عواصف عاتية وما يحتاجه من نوايب قاسية.

والفضل في هذه الظاهرة، ظاهرة الصمود الاقتصادي، يعود، من جهة، إلى أن المواطن اللبناني الذي لم يبرح موطنه وظلّ مقيماً في لبنان استطاع إلى حدّ ما، وبقدرة تدعو إلى الاعتزاز، أن يقهر واقعه ويستمر في السعي والإنتاج على الرغم من كل ما يدور حوله، ويعود من جهة ثانية إلى أن كثيرين من أصحاب الكفاءات والإمكانات غادر لبنان إلى أرجاء المعمورة، وأكثرهم انتشروا في العالم العربي بالذات، طلباً للأمن والرزق معاً، وقد سجّل الكثيرون منهم نجاحاً باهراً في أعمالهم وأطلقوا دفقاً جديداً من المال ورأس المال في اتجاه وطنهم الأم لبنان، مما ساعد إلى حد لا يستهان به على المحافظة على الوضع النقدي اللبناني وعلى استمرار عجلة النشاط

الاقتصادي بوجه عام في حال من الدوران ولو على مستوى من الوهن.

وهكذا فإن الأزمة التي انفجرت عام ١٩٧٥ لم تسفر عن انهيار اقتصادي، كما كان يمكن أن تسفر، وإنما بقي شريان الحياة ينبض في الاقتصاد اللبناني، كما لم تؤد الأزمة إلى قطع أوصال الاقتصاد اللبناني عن الاقتصاد العربي المجاور على مستوى التفاعل والتكامل، وإنما على النقيض من ذلك، عزّزت الأزمة تلك الأوصال وأسبغت عليها وجهاً جديداً أكثر التصاقاً بظاهرة الامتداد البشري اللبناني في العالم العربي. فمع تطوّر الأزمة ازدادت روابط المصلحة بين لبنان والعالم العربي عمقاً، ولكن مع هذا التطور ازداد تيّار الشعور القطري في لبنان حدة وازداد وجه دعائها سفوراً. ومرد ذلك إلى أن تطوّر تلك الروابط لم يكن عفويّاً أو طبيعياً أو إرادياً، وإنما كان من قبيل الارتقاء الذي كان للقوة الطاردة من لبنان في بواعثه نصيب أكبر مما كان للقوة الجاذبة إلى البلدان العربية. ثم إن ظاهرة انتعاش العصبية القطرية ليست قاصرة على لبنان. فالمرحلة تشهد رجحان المشاعر الانعزالية لدى العديد من الشعوب العربية بعد النكسات والخيبات التي أصابت العرب في مسيرتهم المشتركة حتى اليوم. لا نغالي إذا قلنا إن المرء ليلمس، وهو يجوب العالم العربي، بوادر عصبية قطرية، أحياناً بمستوى المشاعر الانعزالية، لدى المصري والعراقي والكويتي والسوري والجزائري والسوداني والسعودي واللبناني والفلسطيني وغيرهم. وفي لبنان انعزالية جديدة ترفد الانعزالية التقليدية.

كأنما قدر لبنان، كما قدر العرب أجمعين، أن لا يسير التقارب الاقتصادي مع التقارب السياسي بوتيرة طردية وإنما دائماً تقريباً بوتيرة عكسية. فهذا لبنان يشهد موجة جارفة من الردة السياسية الانكماشية في وقت يتعمق فيه اعتماده الاقتصادي على التعامل مع العالم العربي وتتوثق

روابطٍ مصلحته معهم. وهذه أطراف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، وفي مقدمها مصر وسوريا والعراق والأردن، انظر إلى ما حل بالعلاقات السياسية بينها. وسيظهر من الحال في لبنان إن عاجلاً أو آجلاً، كما ظهر من مآل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، أن قوة في الروابط الاقتصادية على ضعف في الروابط السياسية لا تعيش. ولا بد من الإقرار بأن الأساس في العلاقات العربية هو السياسة لا الاقتصاد. فلا تنشُد العافية الاقتصادية في العلاقات العربية وسط جو غير معافى سياسياً. وبقدر ما يصحّ هذا القول فإن عدم إحراز تقدّم محسوس على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك حتى اليوم يمكن تحميل السياسة تبعته إلى حد بعيد. والعبرة التي نستخلصها هي أن الاقتصاد لا يمكن أن يقدّم على السياسة في أي مسعى لتحقيق التقارب الأصيل بين البلدان العربية، وإذا ما كان ذلك فمسيرة التقارب الاقتصادي تبقى معرضة للانتكاس مع انتكاسة العلاقات السياسية.

درس من التجربة اللبنانية

أما التجربة اللبنانية فتوحي إلينا بعبرٍ نخصّ بالذكر منها اثنتين:

أولاً، إن للبنان دوراً في أي عمل عربي مشترك، اقتصادياً كان أو غير اقتصادي، مثله في ذلك مثل أي عضو فاعل في الأسرة العربية. ولكنّ الأزمة التي عصفت بهذا البلد الصغير جعلته في وضع أضحى معه من الضروري أن يكون هو موضوع عمل عربي مشترك، سواء من حيث ضرورة إنقاذ جنوبه من الأخطار المحدقة به أو من حيث ضرورة المساعدة على إعادة إعمار الجنوب ولبنان ككل حتى يستعيد قدرته على القيام بدور فاعل

على الصعيد العربي.

ثانياً، إن نموذج النمو الذي حققه لبنان في علاقاته الاقتصادية مع العالم العربي على قاعدة نشاطات القطاعات الخاصة والمبادرات الفردية يجب أن ينبّه إلى ضرورة الحرص على تطوير الأجواء الصالحة لنمو هذا الجانب من التعامل والتكامل العربيين.

وما يمكن أن يقال دعماً لهذه الدعوة كثير لا يتسع المجال هنا للإحاطة به من كل جانب، ولا ذلك ضروري أساساً نظراً إلى أن الفوائد التي يمكن أن تترتب على تنمية القطاع الخاص الناشط على مستوى التعامل والتكامل العربيين معروفة وقد كتب الكثير حولها. حسبنا التأكيد هنا على ضرورة إعارتها مزيداً من الاهتمام، فلا تبقى الجهود المبذولة لتعزيز العمل المشترك قاصرة على المبادرات الفوقية، أي على مشاريع أو مؤسسات تشارك فيها الدول العربية مباشرة، وإنما تأخذ بقسط منها المبادرات الخاصة.

بذلك ينمو التعامل على مستوى الإنسان العربي مع أخيه العربي مع ما قد يستتبع ذلك من تعميق للوشائج والمصالح بين العرب، وبذلك يقضى إلى حد ما ميدان التعامل الاقتصادي عن انعكاسات توج العلاقات السياسية بين البلدان العربية وتفاعلاتها ومضاعفاتها، وفي ذلك بعض الرد على الشكوى المألوفة من توجّه أموال الدول العربية القادرة ونشاطاتها صوب أسواق الغرب الأكثر تطوّراً، وذلك من حيث أن الأموال، إذ تترك على رسلها تقصد بطبيعة الحال مواطن الأمان والريح وحرية الانسياب وتنوّع الخيارات. فإذا ما وجدت في الأسواق العربية وفي ما بينها تلك المناخات والشروط، فإن حركة عفوية تلقائية سوف تنشأ على حساب الحركة الاقتصادية العربية التي تصب في أقنية الغرب ولمصلحة مسيرة التكامل

والإنماء العربيين. ولبنان يطرح نموذجاً حياً لبعض ما يمكن أن يتحقق، في ما سجل من نتائج مشجعة جداً حتى قبل القفزة النفطية عام ١٩٧٣، وكان يمكن أن يسجل من الإنجاز أكثر بكثير مما فعل بعد الفورة النفطية عام ١٩٧٣ لو لم تعاجله الأحداث الماحقة عام ١٩٧٥ في مؤامرة مجرمة ربما كان واحداً من أهدافها تدمير ذاك النموذج بالذات.

بالطبع فإننا في قولنا هذا لا ندعو إلى أن تغيّر البلدان العربية أنظمتها الاقتصادية وتعتمد نظير النظام المطبق في لبنان. فالنظام الاقتصادي أساساً فرع من كل، والقرار في شأنه لا يمكن أن يتخذ بوحى من مقتضيات العمل العربي المشترك فقط بمنأى عن انعكاساته على سائر جوانب الحياة في البلد أو بمعزل عن فلسفة الحكم التي يقوم عليها النظام السياسي. ثم إننا لم نقصد القول إن النظام الاقتصادي المتبع في لبنان هو النموذج الأمثل لكل بلد عربي، وقد كان لنا جملة مآخذ على تطبيق ذلك النظام في لبنان نفسه، وبخاصة من حيث أن القطاع العام لم يلعب الحد الأدنى من الدور الذي كان يفترض أن يلعبه حتى في ظلّ نظام اقتصادي حر، تخطيطاً وتنظيماً ومراقبة وتوجيهاً، مما أتاح المجال أمام ظهور عثرات، ومخاتق في مسار النمو الاقتصادي العام، ونشوء اختلالات خطيرة في بنية الاقتصاد والمجتمع، وتعاقب المشاكل وتفاقمها على مختلف الصعد.

إن ما قصدنا قوله إن التجربة اللبنانية تعطي نموذجاً جسيماً وحيّاً عن الإمكانيات الهائلة لتطوير التكامل العربي في مجال لم يلق حتى اليوم الاهتمام الذي يستحقه، هو مجال التعامل على مستوى القطاع الخاص. وهذا المجال يشمل أيضاً بطبيعة الحال مؤسسات القطاع العام المنشأة على أسس تجارية أو لأغراض تجارية والتي تتصرف على هدي حافز الربح. لا نكران أن التزام

عدد من البلدان العربية مبادئ الاقتصاد الموجه في شكل بارز يجعل مراعاة مقتضيات تعزيز التعامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاع الخاص مع هذه البلدان أمراً غير يسير، ولكنه على أي حال غير مستحيل في نطاق ما يمكن أن يحقق على صعيد إنشاء المناطق الحرة ووضع الأنظمة الموازية للتعامل الحر وإعطاء الضمانات المناسبة من الدولة لأرباب الأعمال والمشاريع من الخارج وربما تطوير الضمانات العربية الجماعية داخل إطار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وخارجه.

النتيجة

نستخلص من هذا البحث ما يلي:

أولاً، الرابطة العربية ليست كلاًها رابطة مصلحة. والعمل العربي المشترك، على ما فيه من ترجمة عملية للمصلحة العربية العليا، مطلوب أساساً لا من أجل تحقيق مصلحة مشتركة فحسب وإنما كذلك من أجل تعزيز الرابطة العربية بين دول هذه المنطقة وشعوبها.

ثانياً، إذا كان التكامل هو الهدف الأبرز للعمل العربي المشترك على الصعيد الاقتصادي، فإن ذلك يجب أن لا يحجب حقيقة هامة، وهي أن للعمل العربي المشترك وجهاً تنموياً يوازي هدف التكامل أهمية ويعززه ويتفاعل معه.

ثالثاً، العمل العربي المشترك، في وجهه التنموي، يجب أن يستهدف تضيق شقة فجوات تنمية ثلاث في آن، هي الفجوة الدخلية في كل بلد من بلدان العرب، والفجوة القائمة بين مختلف البلدان العربية، والفجوة القائمة بين العالم العربي والعالم الصناعي. والتوجه إلى تقليص شقة الفجوة

الأخيرة، توصلًا إلى إغلاقها في أسرع ما يمكن، يجب أن يدخل في تصوّرات أية استراتيجية لعمل عربي مشترك، وذلك من واقع الوعي أن لتلك الفجوة طرفين، طرفاً أعلى هو طرف التقدّم الذي ينعم به العالم الصناعي وطرفاً أسفل هو طرف التخلف الذي يتخبط فيه المجتمع العربي واستطراداً مجتمعات العالم الثالث عموماً، وأن إغلاق الفجوة يستوجب بالضرورة العمل على رفع مستوى الطرف الأسفل ولكن من غير أن نفعل إمكانية الضغط على الطرف الأعلى من أجل حمل العالم الصناعي على تقبّل التضحية بشيء من سرعة نموه لمصلحة تسريع وتيرة التقدم في العالم العربي والعالم الثالث، علماً بأن العرب في واقع الأمر يفتنون من حيث يريدون أو لا يريدون اتساع شقّة الفجوة بينهم وبين العالم الغربي الصناعي بما يمدّونه به من ثرواتهم. فكما أن الثروة هي سلاح لا بد للعرب من انتزاعه في حربهم مع الصهيونية، فإنها كذلك سلاح لا بد لهم من انتزاعه في حربهم على التخلف.

رابعاً، إن ضغط العرب على الفجوة التنموية مع العالم الصناعي بما يملكون من قدرات وطاقات لا بد أن يكون أكثر فاعلية فيما لو تم شيء من التنسيق في الاستراتيجيات التنموية بين العرب وسائر بلدان العالم الإسلامي والعالم الثالث، وخصوصاً تلك التي تسيطر على مصادر حيوية لبعض المواد الأولية.

خامساً، في أي استراتيجية لعمل عربي مشترك لا بد أن يكون للبنان دور فاعل تنعكس فيه استعداداته للتفاعل مع اقتصاد المنطقة، وقد أعطى الدليل الساطع على استعداداته تلك من خلال ما حقّقه من تكامل محسوس بشكل عفوي وتلقائي مع الاقتصادات العربية فيما مضى

سادساً، بعد كل ما حل بكثير من مرافق الاقتصاد الوطني اللبناني من خراب وتداع يقتضي النظر إلى لبنان لا كطرف طبيعي في العمل العربي المشترك فحسب وإنما كذلك كموضوع ملحّ من مواضيع مثل هذا العمل. فهو بحاجة إلى الدعم العربي الواسع في إعادة بناء مرافقه وقدراته ليتمكن من استعادة دوره الفاعل على الساحة العربية. ويجب أن يحتل الجنوب اللبناني مقام الأولوية في اهتمامات العرب من حيث أنه يشكلّ ساحة النزف العربي في مواجهة العدو المشترك.

سابعاً، التجربة اللبنانية تطرح نموذجاً حياً عن مجال زاهر بالإمكانات لتطوير مسيرة الإنماء والتكامل العربيين وذلك من خلال تعزيز مجالات التعامل العربي على مستوى القطاعات الخاصة وروافدها.

وأخيراً لا آخرأ، إن المراهنة على أن مسيرة التقارب الاقتصادي يمكن أن تتقدّم مسيرة التقارب السياسي لم تثبت ويا للأسف جدواها حتى اليوم. وفي جو الفرقة والتجافي والتناوب الذي يعيشه العالم العربي اليوم على المستوى السياسي والقومي، وما يصاحب هذا الجو من انحسار في المشاعر القومية وانتعاش في العصبية القطرية لا بل في الأحاسيس الانعزالية، قديمها وجديدها، بين كثير من شعوب العالم العربي، تبقى مسيرة العمل الاقتصادي المشترك معرضة للتعثّر على مهاوي سلبيات الجو السياسي العربي السائد. كيف يكون عمل اقتصادي مشترك في جو من التمزّق السياسي؟ كأننا نضع العربة قدام الحصان.

يبدو وكأن العرب اليوم أحوج ما يكونون إلى ما يجي شعورهم بأنهم أصحاب قضية واحدة، ومن ثم ترسيخ التزامهم لها وتعميق إيمانهم بها، إذ

لن يكون عمل مشترك ما لم يكن هناك إحساس بمصير مشترك . وحتى يكون ذلك فلا بد من جهد يقوم على التعريف والتبشير والتوعية والتعبئة، وربما فوق كل ذلك عودة إلى صوغ القضية بصفاء وجلاء. فأين نحن من كل ذلك؟